جامعة 08 ماي 1945

مقياس تقييم المؤسسات

(ملخص محاضرات)

برنامج المقياس

المحور1- إطار تقييم المؤسسات – مدخل إلى تقييم المؤسسات-

المحور 2- التشخيص الكلي للمؤسسة

المحور 3- الطرق الاقتصادية في تقييم المؤسسات

الحور4- الطرق المعتمدة على المقارنات

المحور5- الطرق الأخرى في تقييم المؤسسات

المحور1:

إطار تقييم المؤسسات – مدخل إلى تقييم المؤسسات–

1) تعريف تقييم المؤسسات:

"هي عملية تقدير الثروة التي تمثلها مؤسسة معينة ووضع تعبير عنها نقديا لهده الثروة". من منطلق هدا التعريف فانه يمكن قول أن هدف تقييم المؤسسات هو استخراج الثمن النظري للمؤسسات

2) دواعي تقييم المؤسسات :

هناك مجموعتان من الأسباب التي تحتم اللجوء إلى تقييم المؤسسات:

أ) النمو الخارجي(التوسع عن طريق حيازة الشركات):

ويعتبر السبب الأول وراء الحاجة إلى تقييم المؤسسات وهو التوسع الاستثماري عن طريق حيازة الشركات الموجودة.

ب) التخلص من الاستثمارات:

عندما تقرر الشركات التنازل على بعض استثماراتها لأي سبب كان كتراجع المردودية أو السعي للتركيز على نشاطات معينة أواية أسباب أخرى فلا بد لها من تقييم هذه الاستثمارات.

ج) الاندماج:

تحتم عملية دمج مؤسستين ببعضهما اللجوء إلى تقييم مساهمة كل من المؤسستين في ثروة المؤسسة الجديدة و تحديد الحصص.

د) ظاهرة خصخصة شركات القطاع العمومي:

تعبر عملية الخصخصة عن عملية تنازل الحكومات عن المؤسسات التي تمتلكها، وبالتالي فإنها كغيرها من البائعين ينبغي عليها تقييم هذه المؤسسات أولا.

ه) تغيير الأنظمة المحاسبية:

تفرض المعايير المحاسبية الدولية التي تبنتها كثير من الدول على المؤسسات إعادة تقييم نفسها و موجوداتها بشكل دوري.

و) الضرائب المترتبة على التركات:

بغرض استخراج قيمة الضريبة على التركات فان مصالح الضرائب تقوم بتقييم الشركات و الثروة التي تمثلها بالنسبة للورثة من اجل إخضاعهم للضريبة.

ملاحظة:

نلاحظ أن الداعي الأول للجوء إلى تقييم المؤسسات هو داعي البيع وهو داعي اقتصادي بالدرجة الأولى و تأتي الدواعي التشريعية و الإدارية في مركز اقل أهمية.

3 الجهات التي تقوم بتقييم المؤسسات:

إن الجهات التي تقوم بتقييم المؤسسات هي جهات كثيرة تتغير بتغير دواعي التقييم فأحيانا تكون المصالح المالية للمؤسسة في حد ذاتها وأحيانا تكون مكاتب خارجية أو جهات عمومية في حالة الخصخصة وكذلك السلطات الجبائية وبنوك الاستشارات.

4 الأطراف(الأعوان) المتدخلة في تقييم المؤسسة:

من خلال ما سبق يمكن استنتاج مجموعة من الأعوان ذات علاقة مباشرة بتقييم المؤسسات ويمكن تقسيمها إلى أعوان أساسية و أعوان ثانوية:

أ) **البائعون:** هو الشخص الذي يتنازل عن المؤسسة لطرف معين و هناك عدة أصناف من الباعة هم:

1-ملاك المؤسسة الكبار و المؤسسين: هم أطراف ذو علم جيد بطبيعة المؤسسة و معرفة أهميتها و قيمة المؤسسة الحقيقية و تقييم الثروة الفعلية التي تمثلها المؤسسة

2-الورثة:هم اقل علما بطبيعة المؤسسة و اقل قدرة على تقييمه أهميتها

3-مدراء المؤسسات و الوسطاء الآخرين

ب) **المشترون:** و يوجد صنفين هما:

1-أشخاص طبيعية: هم أفراد يبحثون عن تثمير الفوائض المالية التي بحوزتهم ضمن القطاع الحقيقي و تحول إلى المقاولة

2-أشخاص معنوية: تتمثل في الشركات التي تسعى إلى التوسع و تنويع نشاطاتها

ج) مكاتب تدقيق الحسابات:عادة ما يستعين المشترون بمكاتب تدقيق الحسابات للتأكد من سلامة النظام المحاسبي للشركات وتقاريرها المالية.

د) مكاتب تقييم المؤسسات: عادة ما يستعين الباعة و المشترون بمكاتب خاصة تقوم لصالحهم بوضع القيمة النقدية للمؤسسات على اعتبار أن لهذه المكاتب الكفاءة و الخبرة اللازمة لذلك.

5) مراحل تقييم المؤسسة(الخطوات): يتم تقييم المؤسسات على عدد من الخطوات:

1- جمع المعطيات: يمكن تصنيف المعطيات الضرورية لتقييم المؤسسة الى صنفين:

***معطيات تتعلق بالماضي:** ومصدرها الأساسي محاسبة الشركة (الميزانية جدول حسابات النتائج جدول التدفقات ....) محاسبة التكاليف (التعرف على التكاليف ، مستوياتها ،أصنافها و الهوامش المطبقة في الشركة)

* **معطيات ذات علاقة بالمستقبل:** المصدر الأساسي لهذه المعطيات يأتي من خارج الشركة و يرتبط بآفاق الاقتصاد و القطاع الذي تنشط فيه الشركة و الذي من شانه أن يؤثر على نشاطها و مردوديتها سلبا و إيجابا

- هناك هيئات حكومية و غير حكومية وطنية ودولية توفر مثل هذه المعطيات

- يمكن الحصول على بعض المعطيات المتعلقة بالمستقبل من نظام الموازنات التقديرية داخل الشركة